دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حركات الإسلام السياسي في اليمن
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	عيسى، عبدالملك محمد عبدالله
مؤلفين آخرين:	دراج، فيصل(عارض)
المجلد/العدد:	مج 35, ع 405
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	162 - 167
رقم MD:	454419
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	عرض و تحليل الكتب ، الحركات الاسلامية، الاحزاب السياسية ، الاسلام السياسي ، اليمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/454419

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عبد الملك محمد عبد الله عيسى

حركات الإسلام السياسي في اليمن

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢). ٣٥٢ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٥)

فيصل درّاج (*)

ناقد أدبي.

- ١ -

يتناول كتاب: حركات الإسلام السياسي في اليمن جملة الأسباب، الداخلية والخارجية، التي أفضت إلى صعود ظاهرة التطرف الديني في اليمن، مؤكدًا أن، ظاهرة التدين في هذا البلد مألوفة ومتوارثة، تتوزع على فئات المجتمع جميعًا. فالمجتمع اليمني تقليدي وشديد المحافظة، ذلك أن بنيته الاجتماعية لم تشهد تغيرًا بنيويًا، نتيجة انغلاقها، وعدم "انفتاحه على العالم الخارجي، باستثناء منطقة عدن. ولهذا فإن التطرّف الديني، وهو ظاهرة صعدت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لا تقرأ في التاريخ اليمني، بل في مستجدات داخلية وخارجية مختلفة الأبعاد والمصادر، نقلت المجتمع، على صعيد الوعي والتنظيم الدينيين، من شكل إلى آخر.

ومع أن رجال الدين لعبوا دورًا سياسيًا في اليمن، حال رؤساء القبائل، فإن بداية الإسلام السياسي جاءت مع تأسيس حركة الإخوان المسلمين في نسيان/ أبريل ١٩٤٧، بمبادرة من الشيخ المصري حسن البنا، الذي "تفاءل" بمجتمع يمني لم "تلوثه" الحضارة الغربية. وإذا كان تأسيس هذه الحركة قد شكل بداية أولى للإسلام السياسي، فإن صعوده كتيار أعقب ثورة ١٩٦٢، التي كانت فشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية "عاملاً حاسمًا في اتجاه جماعات الإسلام السياسي نحو التطرّف" (ص ٤٥).

- ٢ -

يصرّح كتاب د. عبد الملك بأمرين، يقول أولهما: لا ينفصل مسار الإسلام السياسي في اليمن عن إخفاق الدولة في تأمين العدالة الاجتماعية، ويقول ثانيهما: إن استمرارية الدولة المخفقة، منذ قيام الثورة إلى حاضر "الحراك الثوري" في اليمن، هو في أساس تكاثر وتنوع الحركات الدينية المتطرفة. ولهذا يوزع المؤلف صعود الظاهرة على تواريخ مختلفة، فهو يقول: "إن تلك الحركات لم تبرز .. إلا بعد توحد اليمن في ٢٢ أيار/

(*) البريد الإلكتروني: info@azminah.com

مايو ١٩٩٠" (ص ٧١)، ومما يثير الفضول أن صعود التطرف الديني ارتبط بحدثين "تاريخيين"، هما: الثورة المخفقة (١٩٦٢)، وإعادة توحيد شطري اليمن (١٩٩٠)، الأمر الذي يؤكد دور "النخبة السياسية" المخفقة، في صعود و"استنهاض" القوى المتطرفة. وعن هذا الإخفاق تناسلت حركات متطرفة متعددة، فالسلفية ظهرت بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، على يد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ومالت إلى التشدد لاحقًا، منفصلة عن "الإخوان المسلمين" ومندّدة بـ "انحرافهم". واللافت أن الدعوة السلفية رأت في الزلزال الذي ضرب اليمين عام ١٩٨٢ برهانًا على صحة أفكارها، وضرورة توسيع دعواتها. ولعل توطّد الأزمة في اليمن، كما توطّد الإخفاق السلطوي، هو الذي جعل من تكاثر الحركة الدينية المتشددة ثابتًا من ثوابت المجتمع في العقود الأخيرة، كأن نقرأ: "تعتبر حركة أنصار الشريعة، أو تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، حديثة النشأة، حيث أعلنت في بداية كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٩، رغم وجودها على شكل أفراد منذ ثمانينيات القرن المنصرم" (ص ٦٥).

ولكن ما هي الأسباب التي وضعت إلى جانب حركة الأخوان المسلمين حركات دينية أخرى، تتحالف معها أو تتهمها بـ "الانحراف" و"ضعف العقيدة"؟ وما هي أسباب انزياح الحركات السلفية من متشددة إلى مواقف أكثر تشددًا تتوسّل التكفير منهجًا ومنظورًا؟

الأسباب متعددة ومعقدة ومركّبة، كما يقول المؤلف، تتوزع على الداخل والخارج، وقد كانت الداخلية منها أكثر أهمية وأبلغ دلالة. وأولها الفقر والبطالة، ذلك أن النمو السنوي للأخيرة، وفقًا لمسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩، وصل إلى ٧,٧ بالمئة، وهو ضعف معدل النمو السنوي الإجمالي للاقتصاد اليمني، إضافة إلى تزايد معدل البطالة الذي يصل بشكل عام إلى ٤٠ بالمئة على الأقل (ص ٢٦٤). وفي أوضاع كهذه ظهرت وتوسعت الحركات السلفية المتشددة واتجهت، لزومًا، إلى العنف، مستغلة الفقر المتزايد وتردّي الأوضاع الاقتصادية؛ وثاني الأسباب، بداهة، البيئة السياسية المغلقة، التي تنفي الديمقراطية، وتستنبت قوى دينية متعصبة، ترى في الديمقراطية كفرًا، وتكفر المفاهيم المرتبطة بها، مثل الانتخابات والدستور والحزب السياسي، مفترضة أن الضلالة تعالج بحد "السيف" لا بغيره.

وتتكشّف تربة التطرّف الديني واضحة في تكامل والفقر والحرمان والكبت السياسي، حيث نسبة الأمية بين السكان ٧٦,٨ بالمئة، وفقًا لإحصاء عام ٢٠٠٤، تضمنت ٤٥,٣ من الأمية الكاملة، و ٣١,٥ بالمئة من الذين لا يحسنون إلا القراءة والكتابة، ولم يحصلوا على أي تعليم رسمي. وعلى هذا فإن نصف السكان تقريبًا (٤٢ بالمئة) يعيشون تحت خط الفقر، ويفتقرون إلى أبسط مبادئ التعليم، وذلك في مجتمع تكتسحه الأعراف القبلية القائمة على أعراف "الأعلى" و"الأدنى" التي تمنع الاختيار الحر. تفضي الشروط المختلفة إلى مصادرة "الهامش الديمقراطي"، أو إلغائه، اعتمادًا على تحالف الشروط الاجتماعية الموضوعية، الممثلة بالفقر والجهل، والقمع الذي تستند إليه السلطة، خلال حكم عبد الله صالح تحديدًا، وسطوة "رجال الدين المتطرفين"، الذين يعينون أنفسهم "مرجعًا" للمجتمع كله. ساعد على أحادية المرجع، المسوّغة دينيًا، أو المسوّغة بتأويل معين

للنص الديني، الأعراف القبلية "الذكورية"، التي تجعل رئيس القبيلة ناطقًا باسمها. وما الحديث عن مصادرة "الهامش الديمقراطي" في اليمن، وهو مصطلح قلق، إلا حديث عن مصادرة شروط الحياة السياسية، ذلك أن القمع والتكفير لا يدع للشباب الجامعي اليمني "المتطلع إلى الثورة"، إلا حيزًا قليلاً. والنتيجة لا غرابة فيها، في مجتمع محافظ، مأزوم، محكوم بالأعراف القبلية، وتكاد دولته أن تكون "دولة فاشلة"، لعجزها عن تأمين استقرار المجتمع وحاجاته.

- ٣ -

وما يزيد ظاهرة التطرف الديني تعقيدًا المؤثرات الخارجية، التي تمكن معاينتها بنسب مختلفة ولا متكافئة، في القوى الأربع الرئيسية، التي تشكّل الإسلام السياسي في اليمن: فحركة الإخوان المسلمين، وهي الأكثر اتساعًا وانخراطًا في الواقع السياسي والاجتماعي، جاءت بذورها من مصر. أما الحركة السلفية فتجتمع فيها تأثيرات سعودية ومصرية وسورية وكويتية، سوّغ الفتاوي، الصادرة عنها، حكم الرئيس صالح حتى لحظة سقوطه. وثالث هذه القوى ممثل بـ: حركة أنصار الله (حركة الحوثيين)، الحديثة النشأة، المتأثرة بتعاليم الإيراني آية الله الخميني، التي قادت إلى صعودها أخطاء النظام لا "التحريض الخارجي"، الذي بالغ النظام في تقدير أبعاده. وهناك أخيرًا "حركة أنصار الشريعة – تنظيم القاعدة"، التي ورثت تجربة الحرب في أفغانستان وصورة وتعاليم أسامة بن لادن، وتستعين بعلماء دين محليين مثل الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيس جامعة الإيمان اليمنية.

مع ذلك فإن مؤلف الكتاب يؤكد أن انقسام الأحزاب، في اليمن، شكلاني، بسبب حرية اعتناق الأفكار الدينية، على خلاف الحال في بلدان عربية أخرى، "إذ في إمكان الفرد في اليمن أن ينتمي إلى الإخوان المسلمين، وينتقل في اليوم التالي إلى الزيدية، أو العكس، من دون أية صعوبة تذكر، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن الظاهرة المذهبية في اليمن ليست بحدّة رئيسية الذي تشهده بعض الدول الأخرى" (ص ٣١).

ويصدر التأثير الخارجي، الأكثر وضوحًا وحدة، عن المملكة العربية السعودية، التي تصدر إلى اليمن مبادئ وتعاليم الوهّابية بأشكال مختلفة: فحركة الأخوان المسلمين في اليمن متأثرة إلى حد بعيد بالسلفية السعودية، ويذهب البعض إلى أن لهذه الحركة "ميزانية شهرية .. قدرها ثلاثة ملايين ريال سعودي" (ص ٦٠)، يضاف إلى ذلك الملايين من العمّال اليمنيين الذين يعملون في السعودية، والذين يعودون إلى بلادهم محملين بالمبادئ الوهابية، ناهيك عن اهتمام المملكة الخاص باليمن ومقدراتها وبالحراك السياسي – الاجتماعي فيها، خاصة أن الولايات المتحدة أوكلت، ولا تزال، إلى المملكة التصرّف بالشأن اليمني، منذ "جهاد المسلمين في أفغانستان" ضد الاتحاد السوفياتي (ثمانينيات القرن الماضي) إلى تحوّلات الحراك الشعبي القائم حتى اليوم. يأخذ هذا كله صيغة واضحة في السطور التالية: "إن وجود العربية السعودية في جوار اليمن كأكبر دولة معتنقة للفكر السلفي الوهّابي، وبحدود برية وحضور مالي مكثف لها في اليمن، جعلها تفكر في تغيير الهوية الدينية للمجتمع اليمني ...، فعملت على تصدير الفكر السلفي ... عبر طرق مختلفة. فقامت، مثلاً، بإنشاء ما سمّى المعاهد

العلمية التي وصل عددها إلى ١٣٠٠ معهد تقريبًا، ووصل عدد الطلاب المسجلين فيها إلى ٤٠٠٠٠ طالب عام ٢٠٠٢، من بينهم ٤٦٠٠ كانوا يتدربون كمدرسين ليواصلوا نشر التعليم الديني" (ص ٣٠٠ – ٣٠١).

- ٤ -

تدفع "المعاهد العلمية"، المشار إليها، إلى طرح الأسئلة التالية: إذا كانت المعاهد التي تنشر شكلاً موسّعًا من الفكر السلفي تدعى بـ "العلمية"، فما هي الصفة التي يمكن إطلاقها على المعاهد التي تدرس العلوم الحديثة مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات؟ وإذا كان العلم، في تعريفه النظري، قوة منتجة تعيد صوغ العلاقات الاجتماعية، من وجهة نظر حاجات المجتمع المادية، فما هو "الإنتاج" الذي تؤمنه "المعاهد العلمية" الدينية في بلد يعيش نصف سكانه، تقريبًا، تحت خط الفقر؟ أما عدد المعاهد وعدد الخريجين فيها فيطرحان السؤالين التاليين: إذا كان دور المدرسة، نظريًا وعمليًا، توليد ثقافة وطنية تعمّق الحس بالانتماء والالتزام الوطنيين، فما هي وظيفة "ثقافة دينية" تشرف عليها "دولة مجاورة" وتضع لها سياسة تعليمية تلبي مصالحها؟ وإذا كان استقلال المدرسة الوطنية صورة عن استقلال الدولة، فما هي حدود استقلال "السلطة اليمنية" التي تسمح بتعليم ٤٠٠٠٠٠ طالب في مدارس تشرف عليها سلطة خارجية؟

تضيء الإشارات السابقة معنى الجهود الرامية إلى تغيير الهوية الدينية للمجتمع، وتضيء، في اللحظة عينها، الآثار السياسية والفكرية الصادرة عن مدارس الفكر السلفي، بعامة، التي تكفر، وفقًا، لما جاء في كتاب د. عبد الملك عيسى، ظواهر كثيرة من بينها: "الوحدة اليمنية باطلة" و"من رضي بالوحدة فهو كافر بل مرتد" و"أن الانتخابات داخلة في الإشراك بالله" و"أن الديمقراطية كفر"، وأن من رضي بالديمقراطية فهو كافر، وأن الذي يدعو إلى الانتخابات ضال وفاسق، وأن التعددية طاغوتية، وأن من يناصر الحزبية في اليمن سفيه، وأن الحزبية كافرة، وصولاً إلى "أن رئيس الحكومة لابدّ أن يكون قرشيًا" (ص ١٧٦ – ١٧٧). واللافت أن هذه "الاجتهادات" تحاكم الإنسان بمقولتي الكفر والإيمان، من دون أن تعترف به، ذلك أن الاعتراف بالإنسان اعتراف بحاجاته المعيشية. أكثر من ذلك أن انصراف هذه الأحكام إلى قضايا الكفر والإيمان يعني، نظريًا، تغييب القضايا المجتمعية الحقيقية، التي تبدأ بالفقر وتنتهي به. والمحصّلة النهائية مسكونة بالمفارقة وتقول: إمّا أن ظواهر الفقر والجهل والقمع لا وجود لها، أو أن مجاميع الفقراء والأميين والمقموعين "سلفيون" بدورهم ويعتاشون بفتات ثنائية الكفر والإيمان، التي لا تطعم أحدًا، وأن الذين لا ينصاعون إلى التعاليم السلفية "غرباء" عن المجتمع الديني.

ومع أن الدولة اليمنية، والمجسدة بحكم علي عبد الله صالح بخاصة، تبدو غائبة عن الموضوع كله، فإن هذه الدولة، أو السلطة بشكل أدق، محور الموضوع وقاعدته، لا بسبب "عبثها السياسي" الذي يعتاش من القبلية وإعادة إنتاجها والإرتهان إلى الإرادات الأجنبية واستثمار التطرّف الديني فقط، بل لأن منهجها العام

يقوم على تفكيك المجتمع وإضعافه، وعلى استعمال الدين والحركات الدينية في أغراض سلطوية متعددة الأشكال.

فقد عمل النظام اليمني، كما تعمل سلطات أخرى فاقد الشرعية في الوطن العربي، على "احتكار القوة الأيديولوجية التي يمثلها الإسلام"، الأمر الذي يحدد إنتاج ونشر الخطاب الديني ويحول السلطة السياسية، في التحديد الأخير، إلى جماعة دينية خاصة، تنافس الجماعات الدينية الأخرى، متوسلة الأدوات السلطوية المتنوعة التي تضعف الجماعات المختلفة، وتستبقى الدولة "جماعة دينية مسيطرة" تمارس الدولة، والحال هذه تلفيقًا دينيًا، أو تتحوّل إلى "دولة مهجنة"، تنتمي إلى الدين ولا تنتمي إليه، وتنتمي إلى القومية ولا تنتمي إليها، وتتحدث باسم المجتمع وتقوّض مصالحه. ولهذا كان النظام اليمني يعمل على "خلق الصراعات المتوازنة" فيضرب قوة سياسية بقوة أخرى، ويواجه جماعة دينية بجماعة تخالفها، ملحقًا بالمجتمع ضررًا فادحًا، اعتمادًا على قاعدة، عنوانها: "التحكم بكل خيوط اللعب السياسية". واعتمادًا على هذه القاعدة، "تم إنشاء ميليشيات في المناطق الوسطى تحت مسميات إسلامية لمحاربة المد الاشتراكي في المناطق الجنوبية، وكان ما عرف بحرب المناطق الوسطى التي استمرت خمس سنوات ١٩٧٨ – ١٩٨٢". ولا يختلف الأمر كثيرًا بما يتعلق بـ "حركة الحوثيين"، وارتباطها بالحركات الشيعية، التي بالغ على عبد الله صالح في أخطارها ليضرب خصومه في الداخل اليمني، وليكتسب من ود العربية السعودية وأمريكا، ويتربح من عمليات الحرب وتجارة السلاح، ... ومثلما اجتهدت الحكومة في إضعاف النفوذ الزيدي (الشيعي) عن طريق دعم النشطاء السلفيين المتشدّدين في إقليم صعدة، عملت على إضعاف الحزب الاشتراكي اليمني عن طريق استعمال "الجبهة الإسلامية"، التي رفعت شعار الجهاد ضد "الملحدين والكفرة". ولم يكن إضعاف الحزب الاشتراكي إلا مقدمة لعمل جديد يستهدف إضعاف القوى التي "ضربته"، أي القوى الدينية ممثلة، أساسًا، بالإخوان المسلمين. لا غرابة أن "السلفيين بعد حرب صيف ١٩٩٤ أصبحوا السلاح المفضل للنظام في اليمن ضد الأخوان" (ص ١٧٦).

تفضي الظواهر السابقة إلى عدة نتائج منها: يتكشّف الانتساب إلى الدين لدى السلطة والقوى الدينية في آن، في توظيفه السياسي، إذ السلطة التي "تحتكر الخطاب الديني" تضرب قوة سياسية بقوة دينية، وإذ القوى الدينية تنصاع إلى مشيئة السلطة وتحارب خصومها باسم الكفر والإيمان. وبداهة فإن "تديين الحياة السياسية" يسيء إلى الدين ويقمع السياسة، ويحجب المشاكل الاجتماعية والوطنية التي هي أساس العمل السياسي. بيد أن الأمر الأكثر خطورة ماثل في تسييس الاختلاف الطائفي الذي يصيّر "الطائفة" المغايرة عدوًا يعالج بالسلاح والقوة، عوضًا عن التعامل معها بمعايير التسامح الاعتراف المتبادل، ذلك أن الاختلاف الطائفي موروث طبيعي جدير بالاعتراف. وفي الحالات جميعها فإن "تديين الظواهر الاجتماعية"، وهو ما تعمد إليه السلطات المستبدة، مدخل إلى حجب وديمومة القضايا الاجتماعية الشائكة، بسبب الفارق الموضوعي بين الدنيوي، الذي له مشاكل خاصة به، والسؤال الديني في خصوصيته الأكيدة، التي لا تستهلك الدنيوي استهلاكًا كبيرًا، إلا في

وعي زائف، لا يميّز بين الحاجات المادية والحاجات الروحية. وبسبب ذلك يميل المجتمع اليمني إلى التداعي، ويقترب اقتصاده من التقوّض كما يقول الكتاب، من دون أن تفعل له السلطة ولا الفتاوى السلفية شيئًا.

- ٥ -

يحض كتاب د. عبد الملك محمد عبد الله عيسى، اعتمادً على بعض الأفكار الواردة فيه، القارئ على طرح بعض الأسئلة: إذا كانت القبيلة في اليمن تحمل القيم والمبادئ التي تدعو إليها حركات الإسلام السياسي، كما يقول المؤلف، فلماذا الشكوى من هذا الإسلام السياسي، وما هي الشروط التي تجعل منه ظاهرة سلبية؟ وإذا كان المجتمع اليمني محافظًا وشديد المحافظة، ولا ينفتح على خارجه إلا بصعوبة، فما هي الأسباب التي جعلت من اليمن مرتعًا خصبًا لأفكار المصرى سيد قطب ولأفكار الإيراني آية الله الخميني؟ وهل جاء التعصب التكفيري في اليمن من أفكار "وافدة"، أم أن في الحياة الاجتماعية اليمنية ما يستولد هذا التعصب، من دون الحاجة إلى مساعد خارجي؟ أكثر من ذلك، جاء في الكتاب الحكم التالي: "كشف البحث أن أمير الجماعة أو القائد يؤدي دورًا محوريًا في التأثير في آراء وأفكار الجماعات الدينية، وهو ما يسفر عن طغيان الفرد على الجماعة" (ص ٣٢٦). أليس أمير الجماعة الدينية صورة أخرى عن شيخ القبيلة، وهي ظاهرة بالغة النفاذ في حياة المجتمع اليمني، وهل هناك من فرق نوعي بين القبيلة، القائمة على التراتبية ، وسلوك الجماعة الدينية المشدودة إلى أوامر أمير الجماعة؟

يقول مؤلف الكتاب في مستهل الفصل السابع إنه اعتمد في بحثه على "المنهج الوصفي الارتباطي"، وإنه استخدم فيه "معامل ارتباط بيرسون". وواقع الأمر أن قيمة هذا الكتاب لا تعود إلى المنهج المشار إليه، وهو لا يتسم بالوضوح على أية حال، بل إلى المادة المعرفية الواسعة والموثقة المندرجة فيه. وساعد على ذلك "إجراءات البحث الميداني"، التي اعتمدت على "عينات سكانية"، طرحت عليها أسئلة متعددة، عن الأسباب التي تستولد التطرف الديني، وعن تلك القادرة على تقييد حركته.

أما الدرس النهائي المستخلص من هذا البحث الممتاز فقائم في البرهنة على: "اللاأخلاقية المطلقة للسلطة المستبدة" التي تستخدم "المقدس" لتسويغ ممارسات تناقض المقدس وتزدري تعاليمه.